أثر القطاع النفطي على بعض القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2007-2014)

م. ناجي ساري فارس
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

المستخلص

تعتمد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسية على النفط ، حيث أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم ، وتصنف اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها. وعندما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس، فإنه من البديهي أن يعتمد أداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع النفط من تغيرات. وقد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة مثل النفط ، لذلك فقد اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل ، وبالتالي تنويع الصادرات من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية. ومن المتوقع أن تواصل الطاقة، وبخاصة النفط، هيمنتها على جزء كبير من النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها الاقتصادية. ومع ذلك فإن دول المجلس تسعى إلى تنويع الاقتصاد الخليجي باتجاه التصنيع الذي يسهم في تقليص أهمية النفط في الناتج القومي الإجمالي. وقد برزت الصناعة في هذه المجموعة من الدول كقطاع ديناميكي متطور ، وقد تشهد نمواً متسارعاً خلال السنوات القادمة. وشهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مستويات مرتفعة من الفائض التجاري وفوائض الحساب الجاري (ميزان المدفوعات) ، وبما أن التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعدّ محورًا رئيسًا لتقليل أثر التقلبات الاقتصادية الخارجية على اقتصاداتها المحلية، والحصول على شروط أفضل في نطاق مبادلاتها الدولية، وتحقيق تنمية اقتصادية مشتركة .

Abstract

Gulf Cooperation Council (GCC) region is mainly dependent on oil, Where it has the largest oil reserves in the world are classified as Economies of the Gulf Cooperation Council (GCC) in the economies of Developing countries even though they are part of the oil economies, Which is characterized by a high degree of financing energy and high per Capita income . When the oil was of the most important sources of Income of the GCC countries, it is obvious that the macroeconomic Performance depends on the suffering of the oil sector of the changes. These countries have realized the danger that lies in the dependence on A single cough such as oil strategy, So it has tended to try to diversify Sources of income and thus export diversification in order to mitigate the Impact of external factors and the vagaries of the global Market. It is Expected to continue to energy, especially oil, hegemony over a large of The economic activity of the GCC economic relations. However, the GCC Countries seek to diversify the Gulf economy towards Manufacturing, Which contributes to reducing the importance of oil in The GNP . The Industry has emerged in this group of countries as a Sector dynamically Evolving and is expected to witness a rapid growth in The coming years. Gulf Cooperation Council (GCC) region has seen

high levels of trade Surplus and current account surpluses (balance of Payments), Since the Monetary integration among the GCC countries of The Gulf is a prime hub To reduce the impact of external economic Fluctuations on the local Economies, and get the best in terms of the Scope of international trade-Offs , and achieve economic development.

المقدمة

إن أهمية النفط في دول مجلس التعاون الخليجي تنبع من خلال توفيره للفوائض المالية التي تعتبر الممول الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ يلعب النفط الدور ألأساسي في تحديد مسار التنمية في وقتنا الحاضر . وتنبع أهمية النفط في هذه الدول من خلال اعتباره سلعة استراتيجية تدخل كمادة أساسية في الصناعة . لذلك فإن للنفط أثر فعال على مختلف النشاط الاقتصادي والاجتماعي في دول مجلس التعاون ، باعتباره المصدر الرئيسي للدخل في هذه الدول المنتجة له ، والذي يمثل نسبة مرتفعة من التجارة العالمية.

وقد تمكنت هذه الدول من تحقيق نسب نمو مرتفعة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة التي صاحبها ارتفاع العائدات النفطية ، إذ ظهر أثر النمو في الناتج المحلي الاجمالي في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وارتفع الإنتاج الصناعي وتوسعت القاعدة الزراعية ، وتحسن الوضع الصحي والتعليمي في دول مجلس التعاون الخليجي . ومن خلال ذلك فقد لجأت دول المجلس إلى ألأخذ بسياسات اقتصادية لتنويع مصادر الدخل ، وأقامه قاعدة إنتاجية متنوعة عن طريق التصنيع . ومن خلال ذلك فقد أصبح الخيار الاستراتيجي لهذه الدول هو التصنيع ، وعلى الرغم من ذلك مازال القطاع النفطي يمثل أهم القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي .

أهمية البحث

إن أهمية ما نذكره من خلال هذا البحث هو معرفة آثار القطاع النفطي على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ يعتبر النفط الممول الرئيسي لموازنات هذه الدول والتي يرتفع متوسط دخل الفرد فيها ، وتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول .

مشكلة البحث

على الرغم من إن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من الدول التي يرتفع فيها متوسط دخل الفرد ، لكنها تعد من الدول النامية ، بسبب الاعتماد المباشر على قطاع النفط في تمويل موازينها العامة ، وكذلك كيفية تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى للتقليل من تمويل الموازنات من قطاع النفط فقط .

هدف البحث

إن من أهداف البحث هو التركيز على أثر القطاع النفطي في تطوير القطاعات الاخرى ، من أجل العمل على تنمية اقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ، وماهو أثر القطاع النفطي على تطوير الاقتصاد الخليجي .

فرضية البحث

أستند البحث إلى فرضية مفادها اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على القطاع النفطي في تمويل وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية ، وقد يؤثر هذا القطاع سلباً على بعض القطاعات في تلك الدول .

خطة البحث

يتضمن البحث المحاور التالية : - يتناول المبحث الاول : - القطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي (نظرة عامة) :

1 - الإنتاج في القطاع النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي .

2 - الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي .

3 - الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي .

أما المبحث الثاني : يتضمن دور القطاع النفطي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي :

1 - أثر القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي .

2- القطاع النفطي وأثره في التجارة الخارجية .

المبحث الثالث :- تطوير القطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي .

الاستنتاجات والتوصيات

الهوامش والمصادر

المبحث الأول - القطاع النفطي في دول مجلس التعاون (نظرة عامة)

يتكون مجلس التعاون الخليجي من (6 دول) هي (الكويت ، السعودية ، البحرين قطر ، سلطنة عمان ، والامارات) . وتعد دول مجلس التعاون الخليجي من الدول التي تعتمد بصفة رئيسية على النفط ، إذ تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم ، والذي يعادل (35,7 %) من الاحتياطي العالمي من النفط الخام ، فالكويت تعتبر أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم، فتمتلك خامس أكبر احتياطي النفط الاستراتيجي في العالم حيث يتواجد على أرضها 10 % من الاحتياطي النفطي بالعالم ويمثل النفط والمنتجات النفطية ما يقرب من 87 % من عائدات التصدير و80 % من الإيرادات الحكومية . أما السعودية والتي تتمتع بوضع سياسي واقتصادي مستقر ، إذ أنها تمتلك ثاني أكبر احتياطي للبترول وسادس احتياطي غاز، واكبر مصدر نفط خام في العالم والذي يشكل قرابة (90 %) ، وتحتل المملكة المرتبة التاسعة عشر من بين أكبر اقتصادات العالم ، وهي خامس أكبر مساهم في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتمتلك حق نقض فيتو (3 %) في صندوق النقد الدولي . أما دولة البحرين فقد تم اكتشاف النفط فيها عام 1932 ويعد أول بئر تم اكتشافها في المنطقة منذ أواخر القرن العشرين ، وسعت البحرين إلى تنويع اقتصادها وتصبح أقل اعتمادا على النفط من خلال الاستثمار في قطاعي المصارف والسياحة [1] . أما الاقتصاد القطري فالنفط يعد المورد الأساسي ، ويبلغ أنتاج قطر للنفط مليون برميل يومياً ، وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية حافظت قطر على نموها الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية . وسعت السلطات القطرية طول الازمة لحماية القطاع المصرفي المحلي مع الاستثمارات المباشرة في البنوك . وبلغ نمو اقتصاد قطر (17 %) نهاية عام 2010 وإن الركيزة

ألأساسية للاقتصاد القطري هي استغلال الموارد النفطية ، وقد حدثت طفرة كبيرة في الوضع الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات عندما تم اكتشاف أكبر حقل بحري معروف في العالم للغاز غير المصاحب في منطقة الشمال الساحلي بدولة قطر ، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي . وتم استثمار كثير من الموارد في تطوير الخدمات والمرافق لمعالجة وتصدير هذه السلعة التي لا تقدر بثمن ، وإن الموارد المعدنية في قطر هي البترول والغاز الطبيعي . وتعد صناعة وتصدير المعادن مثل الحديد والالمنيوم من أهم الصادرات ، كما يوجد أكبر مصنع للألمنيوم في العالم في مدينة مسيعيد القطرية [2] . أما سلطنة عمان فقد حققت نمواً متوسطاً في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (9 %) سنوياً على مدى السنوات الاربعين الماضية ، وقد استطاعت تحقيق ذلك بفضل ازدهار قطاع النفط وتأثيره المضاعف على القطاعات الاقتصادية ألأخرى [3].

وتشير العديد من الدراسات إلى أن قطاع النفط والأنفاق الحكومي يلعب دوراً هاماً في تحفيز نمو قطاع الاقتصاد غير النفطي . لذلك فإن ليس من المبالغة القول بأن اكتشاف النفط وازدهار الصادرات النفطية كان لهما الفضل الكبير في تحويل الاقتصاد العماني من اقتصاد قائم على الكفاف إلى اقتصاد تلعب فيه قوى السوق دوراً أساسياً في تحريك رأس المال وتحديد عمليات الانتاج . فالتنمية الشاملة ونمو الناتج المحلي الاجمالي تحققا بفضل الدخل من الصادرات النفطية ، كما مكن الدخل من النفط الحكومة في الانفاق على البنية التحتية الاساسية ، مثل بناء الطرق والموانئ والكهرباء وتوفير الخدمات والمرافق العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم [4] .

أما الامارات العربية المتحدة فقد اقترنت سياسة الطاقة ببقية سياسات دول مجلس التعاون الخليجي ، بتركيزها على مورد النفط الخام ، بيد ان بعض الاعتبارات البيئية حتمت عليها تعديل او إضافة بعض الخطط على سياستها ومن بين تلك الاعتبارات هي [5] :

- انشاء اكبر مدينة خالية من الكاربون والنفايات في العالم وهي مدينة مصدر في امارة أبو ظبي منذ عام 2006 .
- انها تضم مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ANERI) على ارضها منذ عام 2009 ، الامر الذي يجعلها قريبة من مشاريعها التنموية المستدامة .
- حددت في ضمن أهدافها المعلنة بلوغ نسبة استخدام الطاقة المتجددة (7 %) من اجمالي انتاج الطاقة الكهربائية في عام 2030 .

1- الإنتاج في القطاع النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي : تنتج الدول الست في مجلس التعاون الخليجي (السعودية والامارات والكويت وسلطنة عمان وقطر والبحرين) 17مليون برميل من النفط الخام يوميا وتشكل عائدات النفط 90% من موارد الدولة، لكن تراجع سعر برميل النفط بنسبة 25% شكل ضغط كبير على الايرادات النفطية التي تراكمت خلال عقد واحد فبلغ الاحتياطي المالي بمقدار 2,45 تريليون دولارا، لكنها ترتهن كليا للنفط ، ما يشكل نقطة ضعف قاتلة ، أن الهبوط المتسارع في أسعار النفط بات يهدد النمو الاقتصادي في دول الخليج ويجبرنا على تغيير الأولويات ، وتشير الدلائل على ارتفاع الإمدادات في السوق ما يهدد بمزيد من الانخفاض في الأسعار [6] .

وتعتمد إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي إعتمادًا كبيرًا على النفط. ويشكل هذا القطاع وفقا لمعظم التقديرات حوالي (40 %) من الناتج المحلي الإجمالي، و(80 %) على الأقل من عائدات التصدير والإيرادات الحكومية في كل من دول المجلس، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة ، ويكشف الجدول التالى حجم معدل الإنتاج اليومى لدول الخليج من النفط والذى يظهر أن المعدل فى إرتفاع بإستمرار. ومع إنخفاض أسعار النفط خلال الفترة الماضية تواجهه دول الخليج معضلة إقتصادية ، فقد حذّرت مؤسسة (ستاندرد آند بورز) للتصنيف الائتماني فى تقرير لعام 2014 [7] .

وإذا استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سيؤدي على الأرجح إلى تباطؤ اقتصادات دول الخليج ومشاريعها في مجال البنية التحتية ، إذ تشكل العائدات النفطية في المتوسط (46%) من العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي الست، في حين تشكل الصادرات النفطية ثلاثة أرباع الصادرات . واعتبرت (ستاندرد آند بورز) البحرين وسلطنة عمان الأكثر عرضة لمخاطر انخفاض أسعار النفط، في حين أن الإمارات وقطر هما الأقل عرضة . وفي ظل توقعات باستمرار انخفاض أسعار النفط في المدى المنظور –بل إن وزير النفط السعودي علي النعيمي توقع ألا يشهد العالم سعر مائة دولار للبرميل مجددا ، تشير بعض تقارير المؤسسات المالية الدولية إلى أن حكومات دول مجلس التعاون قد تعمد إلى تسريع خطواتها لتخفيض الدعم لأسعار الطاقة، لكن ذلك قد يضر الصناعات المعتمدة على النفط مثل البتروكيماويات، وحسب البنك الدولي فإن دول الخليج تدعم أسعار الطاقة سنويا بـ (160) مليار دولار . ومن أبرز تجليات تأثير الهبوط الشديد لأسعار النفط على دول الخليج تراجع إيراداتها النفطية وانعكاسات ذلك على موازناتها، وبالتالي حجم الإنفاق العام وإن بشكل متفاوت، إذ إن هذه الدول وضعت موازناتها بناء على سعر للبترول أعلى بقليل أو كثير من السعر الذي وصل إليه الخام في يناير/كانون الثاني 2015، وهو خمسون دولارا [8] . لذلك فإن الجدول (1) الاتي يبين انتاج دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2007 – 2014) :

جدول رقم (1) انتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي
للمدة (2007 – 2014) (ألف برميل / يوميا)

السنة	البحرين	الكويت	قطر	السعودية	الإمارات	عمان
2007	48	2603	1351	10749	2947	714,8
2008	49	2728	1448	11429	3047	759,7
2009	49	2506	1573	10315	2795	818,9
2010	47	2460	1788	10908	2813	869,9
2011	48	2692	1936	11467	3214	890,9
2012	55	2797	2033	11841	3398	923,8
2013	61	2812	2067	11702	3441	945,1
2014	64	2780	2055	11624	3471	950,9

المصدر :- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، النفط بالخليج . http//www.gulfstudies.info.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن دولة البحرين هي الدولة الأقل إنتاجاً للنفط الخام والتي بلغ (47) ألف ب / ي عام 2010 وهو أقل إنتاجاً للبحرين خلال مدة البحث ، وكان اكثر انتاجا للبحرين عام 2014 والذي بلغ (64) ألف ب / ي . وفي الكويت فبلغ (2460) ألف ب / ي وهواقل انتاج للنفط الكويت عام 2010، وقد زاد الانتاج الكويتي من النفط عام 2013 وقد زيادة الانتاج إلى (2812) ألف ب / ي . وبلغت أعلى انتاج للنفط في قطر عام 2013 إذ بلغت حجم الانتاج (2067) ألف ب / ي مقابل أقل أنتاج للنفط بلغ (1351) ألف ب / ي . وزاد الانتاج النفطي في السعودية إلى (11841) ألف ب /ي في عام 2012 ، بعد ما كان (10315) ألف ب / ي وهو اقل حجم للانتاج النفطي في السعودية عام 2009 . أما دولة الامارات فتأتي بالمرتبة الثانية من حيث حجم الانتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ، أذ كان اقل انتاج للنفط والذي بلغ (2795)ألف ب / ي في 2009 مقابل اعلى انتاجاً لها فكان (3471) ألف ب / ي في 2014 . وأخيراً فإن سلطنة عمان بالمرتبة ماقبل الاخير بعد البحرين من حيث حجم الانتاج للنفط الخام ، إذ يبلغ أقل انتاج للنفط فيها (714,8) ألف برميل عام 2007 مقابل اعلى انتاجاً للنفط في سلطنة عمان والذي وصل إلى (950,9) ألف ب / ي في 2014 . ومن خلال ذلك يتضح إن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشكل رئيسي على النفط في تمويل موازينها العام ، لذلك تعد دول الخليج من الدول الريعية (احادية الجانب في اقتصاداتها) ومن خلال ذلك فإن دول مجلس التعاون تتأثر بتقلبات الاسعار العالمية في السوق النفطية .

لذلك لم تشهد أسواق النفط استقراراً أو ثباتاً بل تميزت بالاضطرابات والتقلب منذ منتصف السبعينات وحتى الان ، اذ أن أسعار النفط تتأثر بشكل مباشر بالأحداث العالمية المختلفة كالنزاعات والمضاربات والشائعات والتصريحات ، إضافة إلى تأثرها بقوى السوق من عرض وطلب ومخزونات نفطية وطاقات إنتاجية وعوامل أخرى . مما يتطلب تدخلاً مستمراً من قبل المنتجين وكذلك المستهلكين للحد من هذه التقلبات حماية لمصالحهم. فالدول المنتجة تسعى للحفاظ على مداخيل مستقرة وأسعار عادلة لصادراتها النفطية لإدامة عملية التنمية فيها ورفع المستوى المعاشي لمواطنيها. أما الدول المستهلكة فإنها تريد حماية نفسها من تقلبات السوق وارتفاع الأسعار ، لذا فإنها تبنت عدة إجراءات للحد من الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للطاقة ، وإيجاد بدائل أخرى للطاقة ، والقيام بعمليات ترشيد الاستهلاك [9] .

2 – الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي: تظهر الإحصائيات أن دول المجلس تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي من النفط واكثر من خُمس الاحتياطي العالمي من الغاز وبذلك احتلت المرتبة الاولى عالمياً في احتياطي النفط والمرتبة الثانية عالمياً في احتياطي الغاز [10] . لذلك فإن الجدول (2) يبين الاحتياطي النفطي لدول مجلس التعاون للفترة (2007 – 2014) وكما يلي : لقد ظهرت من خلال الجدول (2) الاتي إن أقل احتياطي نفطي بالنسبة لدول مجلس التعاون فقد كانت في البحرين ، إذ بلغ (0,24) مليار برميل الاحتياطي النفطي عام 2013.

جدول رقم (2) احتياطي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي
للمدة (2007 – 2014) (مليار برميل عند نهاية السنة)

الدولة / السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الامارات	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80
البحرين	0,12	0,12	0,12	0,12	0,12	0,12	0,24	0,52
السعودية	264,20	264,06	264,59	264,59	265,40	265,41	268,35	268,29
قطر	27,30	25,41	26,70	25,50	25,30	25,30	25,24	25,24
الكويت	101,50	101,50	101,50	101,50	101,50	101,50	104,00	104,00
سلطنة عمان	5,60	5,50	5,50	5,50	5,50	5,50	5,50	4,98

المصدر : – (1) سنة 2007 : الامم المتحدة ، اللجنة الاحصائية لمنطقة غرب اسيا (الاسكو) ، نيويورك ، 2012 ص 141 .
(2) سنة (2008 – 2012) : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات في مجال النفط والطاقة ، 2013، ص 92.
(3) سنة (2013 – 2014) : مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، النفط بالخليج . http//www.gulfstudies.info

أما أعلى احتياطي نفطي فكان في المملكة العربية السعودية وهذا ما توضح من خلال الجدول (2) ، إذ إن الإنتاج الأقل كان في دولة البحرين واعلى انتاج كان في المملكة العربية السعودية ، حيث إن اعلى احتياطي نفطي في المملكة العربية السعودية كان عام 2013 والذي بلغ (268,35) مليار برميل . وقد كان مجموع الاحتياطي النفطي (500,43) مليار برميل في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2014 . وهذا يدل على إن دول مجلس التعاون تمتلك أكبر احتياطي من النفط الخام من بين دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط والغاز .

3 – الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي: – تمثل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ، مستهلكاً ضخماً للطاقة ففي عام 2011 ، وعلى الرغم من أن تعداد سكانها منخفض نسبياً ، استهلكت هذه الدول من النفط والغاز ما يناهز إجمالي استهلاك اندونيسيا واليابان مجتمعين ، وهي كمية تفوق كامل الطاقة الأولية المستهلكة في القارة الافريقية برمتها . وفي دول مجلس التعاون الخليجي ، فلا توجد حتى الان دولة واحدة تطبق سياسة وطنية للطاقة علماً بأن الرؤى الرامية إلى تسخير المزايا المناخية ومواجهة التحديات المحلية في مجالي الطاقة والمياه وقد قطعت شوطاً بعيداً خلال السنوات الخمسة الماضية [11].

ومن شأن استراتيجيات من هذا القبيل ، في حال تنفيذها بشكل فعال ، أن تؤسس لأوضاع مجزية لمستوردي ومصدري الوقود التقليدي على حد سواء ، إلى جانب المساهمة في تحقيق أمن الطاقة والاستدامة الاقتصادية والبيئية طويلة الاجل على المستوى الوطني [12] . لذلك فإن من الطبيعي أن يتركز الهيكل السلعي للصادرات في دول الاوابك ومن بينها السعودية والكويت والإمارات على الصادرات النفطية قد يتخلله بعض الاختناقات سواء من الناحية التنظيمية من خلال التقيد بحصص التصدير ، ام من الناحية الفنية من خلال الاكتشافات النفطية التي لا ترقى إلى مستوى الابار الضخمة التي اكتشفت في الماضي ، فضلاً عن بلوغ بعض حقول النفط التاريخية فيها إلى ذروة انتاجها ، الامر الذي قد يكون من الصعب بلوغ الرواج في صادراتها في المستقبل [13] . أما دولة قطر فإن

استهلاكها من المنتجات النفطية يشكل نسبة بسيطة جداً مقارنة بنسبة استهلاك الغاز الطبيعي ، حيث بلغت (7 %) من اجمالي استهلاك الطاقة عام 2011 ، لذلك فإن نسبة المقارنة بين كمية الإنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في قطر ، يلاحظ إن هناك فائض في كافة المنتجات التي تصدر إلى الأسواق العالمية . أما في مملكة البحرين تمثل المشتقات النفطية حوالي (11 %) فقط من اجمالي استهلاك الطاقة في المملكة ، بينما تعتمد المملكة بشكل رئيسي على الغاز الطبيعي بنسبة (89 %) ، إذ أن نسبة استهلاك أنواع الطاقة في عام 2011 مقارنة بكمية الإنتاج النفطي يلاحظ وجود فائض في كافة المنتجات باستثناء غاز البترول المسال الذي تساهم معامل معالجة الغاز الطبيعي في المملكة في تغطية العجز الحاصل في تلبية حاجة السوق المحلية [14] . أما في سلطنة عمان فإن نسبة اعتماد السلطنة على المنتجات النفطية تشكل حوالي (38 %) من اجمالي استهلاك الطاقة ، بينما تعتمد على الغاز الطبيعي بشكل اعلى حيث تصل النسبة إلى (62 %) من اجمالي استهلاك الطاقة البديلة ، لذلك فإن مقارنة استهلاك أنواع الطاقة مع كمية انتاج المنتجات النفطية عام 2011 يلاحظ وجود فائض في انتاج كافة المنتجات والتي يتم تصريفه من خلال التصدير إلى الأسواق العالمية [15] . لقد احتلت دول مجلس التعاون الخليجي مرتبة متقدمة على سلم الدول المصدرة للسلع خلال عام 2012 ، وبلغت قيمة أجمالي الصادرات (934,8) مليار دولار في عام 2012 ، محققة المرتبة الرابعة عالمياً بعد جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية ، وألمانيا الاتحادية ، وهي نفس المرتبة التي احتلتها في العام 2011 بأجمالي صادرات قيمتها (815,5) مليار دولار [16] . وهذا ما يوضحه الجدول (3) الاتي لمجمل صادرات السلع لدول مجلس التعاون الخليجي . وقد بلغ مجموع قيمة صادرات هذه الدول (527,877) مليون دولار عام 2007 ، أما عام 2014 انخفضت قيمة الصادرات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى (486,139) مليون دولار ، إذ أن نسبة الانخفاض بين عامي 2007 و 2014 بلغت (92,1%) . وجاءت نتيجة ذلك إلى الانخفاض المتسارع في اسعار النفط العالمية ، بسبب زيادة الانتاج في الدول المنتجة للنفط ، وكذلك زيادة المخزون الامريكي من النفط ، والسبب الاخر لانخفاض الاسعار رفض الدول المنتجة من خفض انتاجها ، وخاصة السعودية والتي تعد اكبر المصدرين للنفط في العالم .

جدول رقم (3) قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2007 – 2014) مليون دولار

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الامارات	178,630	239,213	125,857	147,869	200,070	223,822	93,613	2265,10
البحرين	14,,092	18,246	11,882	15,323	22,417	22,946	7,269	994,495
السعودية	205,452	313,487	192,298	251,143	364,699	388,401	307,119	779,632
قطر	42,020	56,594	48,008	74,964	144,447	132,984	21,014	118,168
عمان	62,691	87,457	27,652	36,601	47,092	52,138	32,052	221,525
الكويت	24,692	37,719	36,273	62,619	102,805	114,516	80,814	77,216
المجموع	527,877	752,716	441,970	588,519	851,530	934,807	726,063	4486,139

المصدر :- (1) السنوات (2007 – 2008)الامم المتحدة ، اللجنة الاحصائية لمنطقة غرب اسيا (الاسكو) ، نيويورك ، 2012.
(2) السنوات (2009 – 2012) مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الأمانة العامة ، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية ، العدد الرابع ، قطاع شئون المعلومات – إدارة الإحصاء ، 2014 ، ص 59 .

(3) السنوات (2013 – 2014) : سكنه جهيه فرج ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول العربية للمدة (2003 – 2014) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد (26) جامعة البصرة ، العراق ، 2015 ، ص 54 .

لذلك فإن تحديد أسعار النفط من الدول المنتجة خاصةً يعود إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، وقد سعت هذه إلدول إلى ضمان وتحقيق استقرار الأسعار للنفط في السوق العالمية ، كما تهدف هذه المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الاعضاء وتقرير أفضل السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة . وتتميز الدول المنتجة الأعضاء في أوبك باقتصادات وحيدة الجانب [17] . فمنذ عام 2007 ، اعتمدت دول المجلس سياسات توسعية في الانفاق العام ، وأدت الطفرة النفطية الثالثة إلى زيادة مطرة في عائدات النفط التي تذهب إلى الميزانية العامة لدولها . إذ زادت من (527,877) مليون دولار عام 2007 لتصل إلى (934,807) مليون دولار عام 2012 ، وبنسبة زيادة بين عامي 2012 – 2007 (56,46 %) . وقد جاءت هذه الزيادة في الصادرات النفطية، وهذا مأأدى إلى زيادة في تخصيصات الموازين العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، ولكن لم تستمر هذه الزيادة فقد انخفضت قيمة الصادرات عام 2014 هذه الدول إلى (486,139) مليون دولار .

المبحث الثاني – دور القطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

مما لا ريب فيه ان يتحدد مسار التنمية الاقتصادية العالمية بمدى تطبيق سياسة الطاقة العالمية التي مرت خلال العقود الماضية بمراحل نضوج متعددة ، ابتدأت باستخدام مصدر الفحم الحجري، ثم مصدري النفط الخام والغاز الطبيعي ، ثم المصدر النووي ، وأخيراً مصادر الطاقة المتجددة ، وذلك تبعاً لمقتضيات مسار التنمية الاقتصادية العالمية ، الامر الذي استدعى استخدام أوفر مصادر الطاقة اتاحةً وأرخصها سعراً ، ومتجاهلة مقبوليتها من المجتمع الدولي لآثارها البيئية المدمرة . غير ان الامر لم يدم طويلاً حتى استفاق العالم على كوارث بيئية ابتدأت بحادثة تشرنوبيل وأخيراً وليس آخراً حادثة فوكوشيما النووية في اليابان ، الامر الذي ازاح عن العالم حالة الطمأنينة من استخدام الطاقة النووية وتذكرهم بأوقات الرعب والخوف من استخدامها . ومن البديهي هنا ان تؤثر سياسة الطاقة العالمية على منتجي الطاقة ولاسيما من مصادرها الرئيسة النفط الخام الذي يُعد السلعة الاستراتيجية في ميزان الطاقة العالمية ، ومن ثم ستتأثر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بسياسات الطاقة العالمية لكونها تساهم بنسبة اكثر من (50 %) من الاحتياطيات النفطية [18].

1- أثر النفط على الناتج المحلي الاجمالي : – لاتزال الافاق الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي مؤاتيه ، برغم أن وتيرة النمو على مدى السنوات القليلة القادمة من المرجح أن تكون أبطأ مما كانت عليه في الماضي القريب ، وتشير التوقعات إلى ضعف وتيرة النمو غير النفطي مع تراجع نمو الانفاق الحكومي ، بينما انتاج النفط قد ينمو كذلك بوتيرة أبطأ . وتحيط بالأفاق احتمالات تطورات إيجابية وتطورات سلبية معاً . وقد انخفض نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي من (7 , 7%) في عام 2011 إلى (2 , 5%) في 2012. وتراجع النمو في قطاع النفط إذ أصبحت زيادة الامدادات في سوق النفط العالمية وافرة في عام 2012، بينما تباطأ توسيع القطاع غير النفطي نتيجة للتطورات في

المملكة العربية السعودية حيث تراجع الانفاق الحكومي بعد ارتفاعه بشكل كبير في 2011 . وتقاربت معدلات النمو في المنطقة عام 2012 لان البلدان التي حققت نمواً بطيئاً نسبياً في 2011 (البحرين ، والامارات العربية المتحدة) شهدت نمواً اقوى ، بينما نمو تلك التي تمتعت بنمو بالغ القوة في عام 2011(المملكة العربية السعودية ، وقطر) . وتشير التقديرات إلى إن مجموع الأصول الخارجية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بلغت حوالي (1, 8) تريليون دولار أو اكثر من (115 %) من اجمالي الناتج المحلي في 2012 ، بينما الديون الحكومية منخفضة بوجه عام ، وتسجل كل من البحرين وقطر أعلى نسبتي اجمالي الدين إلى اجمالي الناتج المحلي وتبلغان (34%) و(36%) على التوالي (فأصدرت قطر سندات دين لأغراض تطوير السوق وليس لسد احتياجات المالية العامة) [19] . لذلك فإن السعر المنخفض للنفط لعام 2014 أثر على الموازين العامة لدول مجلس التعاون الخليجي . وكما يوضح الجدول (4) الاتي المؤشرات الاقتصادية المختارة لدول مجاس التعاون الخليجي للمدة (2000 – 2016) .

جدول رقم (4) مؤشرات اقتصادية مختارة لدول مجلس التعاون الخليجي

للفترة (2000– 2016) (نسبة مئوية)

المؤشر	2011-2000	2012	2013	2014	2015	2016 توقع
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	5,8	5,4	3,6	3,7	3,4	3,3
رصيد الحساب الجاري	16,5	24,5	20,6	16,3	1,6	4,7
رصيد المالية العامة	12,8	14,6	11,3	4,6	6,3 -	4,0 -
النمو السنوي للتضخم	2,9	2,4	2,8	2,6	2,2	2,6

المصدر :- سكنه جهيه فرج ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003-2014) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 26 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 ، ص 62 .

وبما أن اجمالي الناتج المحلي الاسمي هو الناتج النقدي عند تحويله إلى الدولار بشكل مباشر. وهو الناتج الحقيقي والدخل الفعلي ، وهذا الاجمالي من الناتج يحسب من خلال القدرة الشرائية . ويعني حسب المثال الاتي : – إن (2421 $) حصة السعودية في السنة تعادل من حيث أسعار في أمريكا (4400 $) ، لأن أسعار السلع في أمريكا أعلى منها في السعودية . أما رصيد الحساب الجاري : هو الرصيد المستعمل في الحسابات اليومية أو الشهرية أو السنوية (أي سنة واحدة) من إيداع وسحب . وكذلك هو حساب تحت الطلب يتيح للعميل حرية السحب والايداع . ومن خلال الجدول (4) فإن نسبة أجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدول مجلس التعاون بين عام 2000 –2011 بلغ (5,8 %) وقد جاءت ارتفاع النمو السنوي نتيجة ارتفاع اسعار النفط في تلك الدول ، وقد انخفضت هذه النسبة عام 2015 بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي بلغت (3,4%) ، ومن المتوقع تنخفض هذه النسبة نتيجة استمرار انخفاض الاسعار العالمية للنفط عام 2016 ، وقد تبلغ (3,3 %) . أما أعلى رصيد الحساب الجاري لدول التعاون الخليجي وصل إلى (24,5 %) عام 2012 مقابل اقل نسبة رصيد بلغت (1,6%) عام 2015 نتيجة الاسباب سابقة الذكر بسبب ارتفاع وانخفاض اسعار النفط . لذلك فإن

أي انخفاض في الاسعار يتسبب في حدوث خسائر في الصادرات والايرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط ، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . ويترتب على انخفاض اسعار النفط إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي [20].

2- القطاع النفطي وأثره في التجارة الخارجية :- تلعب التجارة دوراً رئيسياً في حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية ، بشكل عام ، والدول النامية بشكل خاص ، حيث يعتبر منشطاً للنمو والتنمية من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية ، وقد زاد معدل نمو الصادرات العربية بشكل كبير جداً بسب ارتفاع أسعار النفط وحدث ارتفاع في حجم الواردات التي اصبح بالإمكان تمويلها بفضل الفوائض النفطية [21] . لقد كانت إمكانات التجارة العابرة للحدود من الأهداف الرئيسية التي أنشئ من اجلها مجلس التعاون الخليجي [22] . والجدول (5) يوضح مساهمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2008 – 2014) وكما يلي :

جدول رقم (5) مساهمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في التجارة الاجمالية للمدة (2008 – 2014) مليون دولار

السنة	قيمة الصادرات البينية							قيمة الواردات البينية						
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
دول مجلس التعاون	41,396	33,144	27,540	38,739	55,763	57,506	61,105	29,919	23,654	25,005	32,861	42,681	45,674	51,368
نسبة مساهمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (نسبة مئوية)														
	نسبة الصادرات البينية							نسبة الواردات البينية						
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
دول مجلس التعاون	6,4	5,7	4,2	4,2	5,5	5,6	6,3	8,5	6,9	7,0	7,6	9,0	9,3	11,2

المصدر :- (1) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية ، 2013 ، ص 176 . لسنوات (2008 – 2012) .
(2) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية ، 2015 ، ص210 . لسنوات (1013 – 2014) .

لذلك فإن دول الخليج العربي تعتمد على مساهمة القطاع النفطي في التجارة البينية في قيمة الصادرات ، إذ يلاحظ من بيانات الجدول (5) ، ففي عام 2008 بلغت قيمة الصادرات البينية إلى (41,394) مليون دولار ، وقد كانت نسبة مساهمة هذه الصادرات (6,4%) من اجمالي الصادرات العربية . وقد ارتفعت القيمة البينية لصادرات دول الخليج في عام 2012 إلى (55,763) مليون دولار من اجمالي الصادرات العربية ، وبنسبة مساهمة بلغت (5,6 %) ، وأرتفعت قيمة الصادرات عام 2014 إلى (61,105) مليون دولار ، وقد كانت قيمة زيادة في الصادرات بين عامي 2012- 2014 بلغ (5,342) مليون دولار.أما نسبة المساهمة فقد ارتفعت في عام 2014 إلى (6,3%) ، بعد أن كانت نسبة الصادرات (5,6%) عام 2013. وهذا يبرهن على إن ارتفاع قيمة صادرات دول الخليج جاء نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية. أما الواردات فإنها اقل من قيمة الصادرات ، إذ بلغ في عام 2008 الواردات البينية لدول الخليج من اجمالي واردات الدول العربية (29,919) مليون دولار ، أي بنسبة مساهمة (8,5%) ، وهذا ما يدل على إن قيمة الصادرات اعلى من قيمة الواردات ب(11,475) مليون دولار في عام 2008 . أما قيمة الواردات البينية فقد ارتفعت في عام 2014 إلى (51,368) مليون دولار

أي بزيادة الصادرات عن الواردات بين الفترتين (10,138) مليون دولار . وهذا يبين إن هناك تطور ملحوظ في صادرات دول المجلس الخليجي بسبب تأثر النفط بارتفاع الأسعار العالمية بسبب الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية في العالم.

ويلاحظ من الجدول (6) الاتي الذي يوضح مؤشرات التركيز السلعي للصادرات دول مجلس التعاون وكما يلي : -

جدول رقم (6) مؤشرات التركيز السلعي لصادرات دول مجلس التعاون للمدة (2008 – 2013)

عدد السلع المصدرة			مؤشرات التركيز			مؤشرات التنويع		
الدولة	2008	2012	2013	2008	2012	2013	2008	2012	2013
الامارات	221	259	260	0,511	0,434	0,422	0,592	0,554	0,545
البحرين	259	235	234	0,386	0,356	0,359	0,706	0,702	0,719
السعودية	246	254	251	0,775	0,761	0,763	0,766	0,752	0,766
عمان	205	234	199	0,625	0,717	0,494	0,620	0,672	0,690
قطر	177	232	219	0, 562	0,519	0,524	0,772	0,771	0,784
الكويت	216	233	231	O,702	0,746	0,719	0,789	0,783	0,784

المصدر : - (1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية، 2013 ، ص 169 . لسنوات (2012- 2008)

(2) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية ، 2015 ، ص 202 . لسنة (2013)

أما مؤشر التنويع والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في اجمالي صادراتها إذ يتراوح هذا المؤشر بين (الصفر ، والواحد) ، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنويع الصادرات اعلى وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات العالمية . أما مؤشر التركيز فهو يقيس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات والواردات العالمية في سلعة أو مجموعة من السلع ، إذ أن قيمة المؤشر تتراوح بين (الصفر ، والواحد) ، وتشير القيم الدنيا إلى درجات تركيز اقل لكل من الصادرات والواردات والقيم العليا تشير إلى تركيز اكبر ، ويبين مؤشر التنويع ومؤشر التجارة ترتيب عام يوقع الدولة المصدرة ضمن (148) دولة و(14) مجموعة سلعية [23]. لذلك فإن بيانات الجدول (6) يوضح بأن دول الخليج العربي لا زالت تتصف بانخفاض درجة التنوع في صادراتها مقارنة في عام 2008 ، على الرغم من حدوث تغير في مؤشر التنوع لصادرات السلع في معظم دول المجلس ، إلا انه لايزال بعيد بشكل كبير في تحقيق المستوى المتوسط من التنوع (0,5) ذلك ماعدا الامارات التي سجل مؤشر تنوع (0,545) عام 2013. أما مؤشر التركيز فقد أشار الجدول (6) أعلاه خلال عام 2013 وجود درجة عالية من التركيز في الصادرات لكل من السعودية والكويت (0,763 , 0,719) على التوالي . أما أصناف السلع المصدرة من دول مجلس التعاون في الصادرات العالمية تتمثل بالمنتجات الزراعية ، والأجهزة الالكترونية ، الأغذية المصنعة ، المنتجات الخشبية ، معدات نقل ، الملابس الجاهزة ، المنتجات المعدنية ، صناعات متنوعة ، فقد حققت الامارات المرتبة

الأولى عربيا و42 على المستوى العالمي ، تلتها قطر في المرتبة الثانية عربيا و 46 عالميا ، وقد جاءت الكويت بالمرتبة 51 ، وسلطنة عمان في المركز 54 على المستوى العالمي[24] .

أما الصناعات الأساسية فالإمارات تتصدر قائمة الدول العربية إذ احتلت المرتبة 36 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي ، ثم البحرين بالمرتبة 53 عالمياً . أما في المعدات الالكترونية تتصدر كذلك الامارات قائمة الدول العربية وتحتل المرتبة 40 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي ، تلتها السعودية في المرتبة 60 عالمياً . وبالنسبة لصناعة تكنولوجيا المعلومات تصدر الامارات الدول العربية ، وتحتل المرتبة 36 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة ، ثم البحرين في المرتبة 57 عالمياً . أما المعدات الالكترونية فتتصدر من دول مجلس التعاون ، الامارات بالمرتبة 50 عالميا . وأما معدات النقل فالإمارات كذلك المصدرة لهذه السلعة وتحتل 45 في الترتيب العالمي . وفيما يتعلق بالصناعات المتنوعة فالإمارات تتصدر الدول العربية والخليجية وتعد المصدر لهذه السلعة وتحتل المرتبة 38 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة . أما المنتجات المعدنية فتحتل السعودية المرتبة الأولى عربياً وعالمياً ، تلتها الامارات بالمرتبة الثانية عربياً و 5 عالمياً وقطر بالمرتبة الثالثة عربياً و 9 عالمياً ، والكويت في المرتبة 13 على المستوى العالم . عموماً فإن هناك العديد من المعوقات تتعلق بالخدمات اللوجستية في مجال التجارة المتمثلة بالنقل بين المشرق والمغرب العربي . إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة وغيرها من القيود الإدارية ، بالإضافة إلى ضعف برامج التمويل القائم على بناء الأسواق التصديرية [25].

وعليه فإن اهم السلع لصادرات التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي هو النفط ، وقد تركزت الصادرات في الدول النفطية على تصدير هذه المادة الاساسية ، أما الدول التي حسنت من صادرات النفط هي الكويت والسعودية والامارات وعمان ، ومما تقدم يمكن القول في ضمن مؤشرات الجدول (6) . إن هناك تأثير إيجابي على تجارة دول الخليج الخارجية من خلال تطور القطاع النفطي في هذه الدول ، مما أدى إلى تطور مختلف القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها التجارة الخارجية التي أصبحت تطور صناعة السلع المختلفة ، ومنها الالكترونية تنافس بعض السلع المصنعة في الدول المتقدمة وبالخصوص دولة الامارات العربية والسعودية وقطر والكويت. وقد جاء هذا التطور في التجارة الخارجية من خلال تحقيق نمو موجب في العوائد النفطية ، وهذا يدل على إن العوائد تزيد من تكوين القيمة المضافة لناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الاقتصادية .

المبحث الثالث – تطوير القطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

يمثل النفط الخام عصب اقتصاديات دول مجلس التعاون، وهو المصدر الاول للدخل في جميع الدول الاعضاء. وبلغ إجمالي إنتاج النفط الخام في دول المجلس في عام 2012 (17,3) مليون برميل يوميا ، مقابل (6,3) مليون برميل عام 1985، أي أن إنتاج النفط الخام قد حقق معدل نمو قدره (177 %) فيما بين 1985 و 2012 . لقد أدت الزيادة الكبيرة في انتاج النفط و أسعاره إلى زيادة أهميته في اقتصاديات دول مجلس التعاون . ورغم التوسع الكبير في الانشطة الاقتصادية الاخرى في دول المجلس [26] .

إلا أن مساهمة النفط والغاز ما زالت تمثل حوالي (50 %) من الناتج المحلي في عام 2011 في دول مجلس التعاون، وقد حقق انتاج الطاقة الكهربائية نموا بلغ في عام 2012 حوالي (7,445) مليار كيلوات/ ساعة [27] .

لقد قدم مجلس التعاون الخليجي بعض الحالات والتي يبدو أنها إجراءات تدخلية ناجحة للسياسة الصناعية . وتتصل إحدى فئات هذا النجاح بتطوير قطاع الطاقة. إذ دخلت دول مجلس التعاون الخليجي في السبعينيات من القرن الماضي ، وهي في حالة تركيز كامل تقريبا على إنتاج النفط الخام الذي تتولاه شركات دولية ، ولكن لم تكن الاحتياجات الاساسية للحصول على الخدمات ومرافق البنية التحتية قد تم الوفاء بها. وفي ذلك العقد ، شرعت المملكة العربية السعودية في إستراتيجية لتطوير قدراتها الفنية في إنتاج النفط إلى جانب منشآت تكرير النفط والكيماويات. وكان من أكثر هذه التدخلات طموحاً إنشاء مدينتين صناعيتين في (الجبيل على ساحل الخليج) وفي (ينبع على ساحل البحر الاحمر) . وتدير هاتين المدينتين لجنة ملكية أُنشئت عام 1975 وتعمل خارج الهيكل الاداري للوزارات وتتمتع باستقلال كامل بشأن التخطيط المكاني واللوائح التنظيمية والاستثمارات في المدينتين . وكان الهدف من المدينتين هو أحداث تحول جوهري في قطاع الطاقة بالنهوض بمجموعة من الصناعات الفرعية المتصلة بالمنتجات النفطية والبتروكيمياوية ، ومن ذلك الانشطة اللوجستية المصاحبة . وكل عمليات الإنتاج الرئيسية في المدينتين الصناعيتين مملوكة لشركة أرامكو السعودية ، أو الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك)وهي شركة بتروكيماويات أنشأتها الحكومة ، أو مشاريع مشتركة لاحدى الشركتين مع شركاء دوليين . وبفضل هذه الجهود أصبح لدى المملكة العربية السعودية قطاع ذو قاعدة عريضة للمحروقات (الهيدروكربونات) ، يضم ثروة نفطية هائلة تُكملها سلاسل قيمة لانشطة التسويق والتوزيع . وبطبيعة الحال ، تعزى هذه القدرات الصناعية إلى قرار سياسي بتزويد الصناعة بمستلزمات النفط والغاز بأسعار دون مستويات التصدير. وقد كانت السعودية نموذج دول التعاون في مجال الصناعة . ولذلك تفسر ضخامة حجم البرامج التي كانت ممكنة بفضل عائدات النفط ، على الاقل أحد جوانب النجاح الظاهر للسياسات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي . ويتناقض هذا تناقضاً حاداً مع المبادرات التي اتبعت في دول أخرى بالمنطقة [28] .

إن الاستهلاك المحلي للنفط يتزايد بشكل مطرد ، بل وتعد دول مجلس من أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط للفرد . وقد تضاعفالاستهلاك المحلي في الاعوام الثلاثة عشر الاخيرة ، وحتى عام 2015 ، في كل دول المجلس بأستثناء الكويت ، وتعد السعودية بحسب وكالة الطاقة الدولية ، أكبر دولة مستهلكة للنفط في الشرق الاوسط ، وقد تزايد الاستهلاك المحلي مع الوفرة الاقتصادية نتيجةللطفرة النفطية الاخيرة . وأصبحت السعودية في الترتيب ال12 عالمياً بين اكثر الدول استهلاكاً للنفط . وزادت نسبة استهلاكها حوالي (5,2 %) سنوياً للاعوام (2002-2013) لتصل إلى (2,9) مليون برميل يومياً ، أي ضعف الاستهلاك اليومي عام 2000 ، وبكمية تساوي استهلاك دولة ألمانيا الاتحادية للنفط (والتي يتعدى عدد سكانها أكثر من ثلاث مرات سكان السعودية) أو إنتاج دول نفطية كالكويت . وعليه فإن اعتماد اغلب دول المجلس على سلعة النفط وعوائدها كسلعة اساسية لتمويل برامجها التنموية [29] .

ومن خلال ماتقدم فإن اقتصاد دول المجلس تتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية ، وانعكس ذلك في أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول ويوضح الجدول (7) معدل نمو الانفاق العام لكل دولة خلال سنوات ماقبل الطفرة وهي مرحلة التسعينيات ، وسنوات مابعد الطفرة أي بعد عام 2002 . والملاحظ أنه في جميع دول المجلس التعاون الخليجي ، تضاعفت نسبة نمو النفقات أكثر من ثلاث أضعاف عما كانت عليه قبل الطفرة النفطية [30] .

جدول رقم (7) معدل النمو السنوي للنفقات في مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (1990 – 2013)

المدة	السعودية	قطر	البحرين	الكويت	عمان	الامارات
2000-1990	% 4,3	% 5,2	% 3,5	% 3,1	% 3,7	% 3,5
2013-2003	% 14,5	% 23	% 18	% 12,6	% 16,5	% 15,4
المتوسط	% 7,5	% 13,3	% 13	% 7	% 10,9	% 8,2

المصدر : – سكنه جهيه فرج ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003–2014) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 26 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 ، ص 67 .

لقد ارتفعت معدلات النمو السنوية في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة زيادة اسعار النفط خلال الفترة من 2003 إلى عام 2013 ، وقد كانت زيادة معدلات النفقات الحكومية في دولة قطر ، إذ بلغت (23 %) ، أي بنسبة زيادة بلغت (17,8 %) في النفقات عن الفترة من 1990 إلى 2000 . وقد جاءت هذه الزيادة في النفقات الحكومية نتيجة زيادة انتاج النفط فيدول مجلس التعاون ، مما أدى إلى الاهتمام بالقطاع النفطي وتطويره بسبب إن اغلب هذه الدول تعتمد على الايرادات النفطية في تميل موازينها العامة . أما الجدول (8) الاتي فإنه يوضح التغيرات السلبية نتيجة انخفاض الاسعار العالمية للنفط ، وقد كان من اكثر المتضررين دول مجلس التعاون ، مما أثر سلباً في موازين تجارة النفط والمالية العامة عام 2014 .

جدول رقم (8) التغيرات في موازين تجارة النفط والمالية العام في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014

الدولة	التغير في الميزان التجاري النفطي (ملايين الدولارات)	التغيرات في الميزان التجاري النفطي من اجمالي الناتج المحلي (%)	التغير في الميزان المالي (بملايين الدولارات)	التغيرات في الميزان التجاري النفطي من اجمالي الناتج المحلي (%)
البحرين	29 -	0,1 -	2,602 -	7,7 -
الكويت	30,051 -	16,2 -	40,050 -	21,9 -
عمان	12,235 -	14,9 -	12,868 -	15,2 -
قطر	8,741 -	4,1 -	19,193 -	8,9 -
السعودية	63,082 -	8,2 -	103,114 -	15,1 -
الامارات	39,440 -	9,6 -	41,655 -	10 , 0 -

المصدر :– البنك الدولي ، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الموجزالاقتصادي الفصلي ، انخفاض اسعار النفط ، العدد الرابع نيويورك ، 2015 ، ص 2 .

ويلاحظ من الجدول اعلاه إن التغيرات السلبية في الموازين التجارية والمالية في دول مجلس التعاون جاء نتيجة الانخفاض السريع في اسعار النفط العالمية .

وعليه فإن لانخفاض اسعار النفط آثار وعواقب واسعة على الدول المصدرة والمستوردة للنفط على السواء في منطقة الشرق الاوسط ، فالدول المستوردة ستشهد تحسناً في موازين معاملاتها الجارية من خلال انخفاض فواتير الواردات ، وفي موازينها المالية . وقد تضررت اقتصادات الدول المصدرة للنفط ومنها دول مجلس التعاون ، إذ يدر النفط اكثر من نصف ايرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها [31] . أما الجدول (9) الاتي فإنه يوضح التطور الحاصل في اقتصادات دول المجلس نتيجة ارتفاع اسعار النفط لعامي (2013 – 2014) وكما يلي : –

جدول رقم (9) التطورات الرئيسية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (ملايين الدولارات)

الدول / السنة	الامارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الناتج المحلي الاجمالي	402,3	401,4	32,8	33,9	744,3	746,2	77,0	78,2	203,2	208,7	175,8	172,4
معدل التضخم	1,1	2,3	3,3	2,5	3,5	2,7	1,2	1,0	3,1	2,9	2,7	3,1
معدل عرض النقود	22,5	16,9	8,2	10,5	10,9	11,9	8,5	9,5	19,6	11,1	9,7	4,4
الواردات	312,5	346,7	15,2	14,7	229,9	173,8	41,5	43,0	59,0	63,1	47,5	50,7
الصادرات	395,9	400,9	23,9	23,2	376,0	342,3	59,3	58,3	148,1	139,5	121,5	112,8
الحساب الجاري	64,7	49,1	2,6	2,2	135,5	76,9	4,7	2,2	62,6	47,9	69,6	60,9
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي	16,1	12,2	7,8	6,6	18,2	10,3	6,1	2,9	30,8	23,0	39,6	35,3
نسبة الفائض / العجز في المالية العامة	8,6	6,0	4,3-	5,4 -	8,7	2,3 -	4,8	1,4 -	14,4	9,2	34,7	21,9

المصدر : – مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الحادي والخمسون ، 2015 ، ص 18.

إن نمو الناتج المحلي الاجمالي في دول المجلس يأتي من نمو القطاع النفطي ، وذلك بسبب اعتماد هذه الدول في تمويل موازينها على صادرات النفط ، وبما أن دول الخليج هي دول ريعية ، لذلك نلاحظ إن الحكومات الخليجية تهتم في تطور القطاع النفطي ، والذي يعد المحرك الرئيسي في ازدهار القطاعات الاقتصادية الاخرى . إن أي انتعاشاً في اقتصادات دول الخليج يأتي مدعوماً من عائدات تصدير النفط وارتفاع اسعار السوق النفطية . لذلك نلاحظ الجدول اعلاه إن اعلى ناتج محلي اجمالي في السعودية جاء نتيجة زيادة صادراتها النفطية .

الاستنتاجات والتوصيات

أ – الاستنتاجات

1 – إن أكبر احتياطي نفطي في العالم تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ، والذي يعادل (35,7 %) من الاحتياطي العالمي من النفط الخام ، إذ احتلت مراتب متقدمة من بين دول العالم في انتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي في العالم.

2 – تلعب دول مجلس التعاون دوراً رئيسياً في السوق النفطية العالمية من خلال سياستها النفطية المؤثرة على الدول المصدرة والمستوردة للنفط في العالم .

3 – تتأثر اقتصادات دول الخليج العربي ايجاباً أو سلباً عن طريق ناتجها المحلي الاجمالي المعتمد على الايرادات النفطية والذي يعد المورد الرئيسي للايرادات ، إذ إن هذه الدول تعد من الدول الريعية المعتمدة على صادرات النفط الخام والتي تتأثرمباشرةً بالارتفاع والانخفاض للاسعار العالمية للنفط .

4 – إن ألاثر الايجابي لزيادة اسعار العوائد النفطية والذي يؤدي إلى زيادة ارصدة الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ،وقد يؤثر سلباً أنخفاض الاسعار على الموازنة العام في هذه الدول ، مما يؤدي إلى تباطئ النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية .

5 – لقد أدت القفزات التنموية التي شهدتها دول مجلس التعاون باهتمام بالتجارة البينية من خلال مساهمة القطاع النفطي في هذه التجارة ، فقد بلغت قيمة الصادرات (61,105) مليون دولار عام 2014 .

6 – لقد انخفضت قيمة الميزان التجاري النفطي والميزان المالي في دول التعاون الخليجي عام 2014 ، نتيجة انخفاض الايرادات النفطية بسبب الانخفاض المستمر بالاسعار العالمية للنفط . وقد كان اعلى انخفاض في السعودية والذي بلغ (– 63,082) مليون دولار . 7 – يرتبط تطوير القطاع النفطي لدول الخليج بالسياسات النفطية والاقتصادية الناجحة ، مما أدى إلى تطور مختلف القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها التجارة الخارجية التي أصبحت تعمل على تطور صناعة السلع المختلفة .

ب – التوصيات

1 – ضرورة صياغة سياسة نفطية موحدة بعيدة المدى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، من أجل التغلب على العقبات التي تواجه اقتصادات هذه الدول في المستقبل .

2– اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون ، من ناحية التطور المتوازن للقطاعات الاقتصادية ، مع الاهتمام بالقطاع النفطي .

3– إن اقتصادات دول مجلس التعاون ترتبط بتذبذب سعر النفط في السوق العالمية مما يؤثر سلباً على اقتصاداتها ، لذلك فلابد من وجود بدائل لهذا التأثير السلبي من خلال تصدير مشتقات النفط بدلاً من تصدير النفط الخام .

4– اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون ، من ناحية التطور المتوازن للقطاعات الاقتصادية ، مع الاهتمام بالقطاع النفطي .

5– الاستفادة من الخبرات الخليجية في المجالات النفطية من أجل تطوير القطاع النفطي الخليجي لدعم نمو اقتصاداتها ، وتقليل من الاعتماد على الخبرات الاجنبية .

6– التركيزعلى تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال أستغلال دور القطاع النفطي في هذا التطور من أجل تنويع الاقتصاد الخليجي ، وزيادة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي.

7– إن استمرار زيادة استخراج وتصدير النفط في دول الخليج ، يؤثر سلباً في استنزاف ونضوب الموارد النفطية في المستقبل ، مما يؤثر على الاجيال القادمة لدول مجلس التعاون.

الهوامش والمصادر

اولاً - الهوامش

1 – اوبك . http // ar . Wikipedia . org

2 – المصدر السابق .

3 – سعد بن محمد الصقري ، مصدر النمو الاقتصادي الخليجي وعوامل الانتاج الكلي (النموذج العماني) ، الهيئة الاقتصادية العمانية ، سلطنة عمان ، 2010 ، ص، ص 2-3 .

4 – المصدر السابق ، ص 3 .

5- هيثم عبد الله سلمان ، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة التعاون ، العدد 84 ، السنة 25 ، المملكة العربية السعودية ، 2014 ، ص17.

6- الطاهر المعز ، النشرة الاقتصادية ، العدد 3656 ، السنة الرابعة عشر ، 2014 .

7- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، النفط بالخليج . http//www.gulfstudies.info.

8- المصدر السابق .

9- ابراهيم عبد الحميد اسماعيل ، توقعات اسعار النفط عام 2000 وما بعده ودور منظمة الاوبك ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة محاضرات الامارات ابو طبي ، 2000 ، ص ، ص 3 – 5 .

10- مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الامانة العامة ، دول المجلس تحتل مواقع متقدمة في المؤشرات الاقتصادية . http//www.gcc- sg. org

11- غلايدالان (واخرون) ، ترشيد الثروة النفطية في الخليج ، انجازات وتحديات ، تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية ، لندن ، 2014 ، ص ، ص 1 – 4 .

12 – المصدر السابق ، ص 4 .

13 – هيثم عبد الله سلمان ، المصدر السابق ، ص 22 .

14 – عماد مكي ، تطوير صناعة تكرير النفط في الدول العربية (الحاضر والمستقبل) مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الاربعون ، العدد 148 ، الكويت ، 2014 ، ص ، ص 88-136 .

15 – المصدر السابق ، ص 179 .

16 – مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الامانة العامة ، دول مجلس التعاون لمحة احصائية العدد الرابع ، قطاع شئون المعلومات ، ادارة الاحصاء ، 2014 ، ص 12 .

17 – سكنه جهيه فرج ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003-2014) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 26 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 ، ص ، ص 52- 53 .

18 – هيثم عبد الله سلمان ، المصدر السابق ، ص 1 .

19 – صندوق النقد الدولي ، الافاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي ، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزي ، المملكة العربية السعودية ، 2013 ، ص ، ص 10 – 17 .

20 – سكنه جهيه فرج ، المصدر السابق ، ص 62 .

21– علي حامد عبد الله الملا ، النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة ، ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة ، قطر ، 2014 ، ص 15 .

22 – غلايدالان (واخرون) ، المصدر السابق ، ص 24 .

23 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية، 2013 ، ص 196 .

24 – المصدر السابق ، ص 170 .

25 – المصدر نفسه ، ص ، ص 170 –171 .

26 – مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الامانة العامة ، دول مجلس التعاون لمحة احصائية العدد الرابع ، المصدر السابق ، ص 50 .

27 – المصدر السابق ، ص 50 .

28 – البنك الدولي ، البنك الدولي للانشاء والتعمير، الوظائف والامتيازات ، تقرير عن التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، نيويورك ، 2015 ، ص ، ص 90 – 91 .

29 – سكنه جهيه فرج ، المصدر السابق ، ص ، ص 64 –66 .

30 – المصدر السابق ، ص 66 .

31 – البنك الدولي ، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الموجزالاقتصادي الفصلي انخفاض اسعار النفط ، العدد الرابع ، نيويورك ، 2015 ، ص 2 .

ثانياً : – المصادر

أ – الكتب

1 – الصقري ، سعد بن محمد ، مصدر النمو الاقتصادي الخليجي وعوامل الانتاج الكلي (النموذج العماني) ، الهيئة الاقتصادية العمانية ، سلطنة عمان ، 2010 .

2– غلايدالان (واخرون) ، ترشيد الثروة النفطية في الخليج ، انجازات وتحديات ، تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية ، لندن ، 2014 .

ب – الدوريات والمؤتمرات

3 – اسماعيل ، ابراهيم عبد الحميد ، توقعات اسعار النفط عام 2000 وما بعده ودور منظمة الاوبك ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة محاضرات الامارات ابو طبي ، 2000 .

4 – المعز ، الطاهر ، النشرة الاقتصادية ، العدد 3656 ، السنة الرابعة عشر ، 2014 .

5 – الملا ، علي حامد عبد الله ، النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة ، ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة ، قطر ، 2014 .

6 – سلمان ، هيثم عبد الله ، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة التعاون ، العدد 84 ، السنة 25 ، المملكة العربية السعودية ، 2014 .

7 – فرج ، سكنه جهيه ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003–2014) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 26 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 .

8 – مكي ، عماد ، تطوير صناعة تكرير النفط في الدول العربية (الحاضر والمستقبل) مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الاربعون ، العدد 148 ، الكويت ، 2014 .

ج – المنظمات الرسمية

9 – البنك الدولي ، البنك الدولي للانشاء والتعمير، الوظائف والامتيازات ، تقرير عن التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، نيويورك ، 2015 .

10 – البنك الدولي ، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الموجزالاقتصادي الفصلي انخفاض اسعار النفط ، العدد الرابع ، نيويورك ، 2015 .

11 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية، 2013 – 2015 .

12 – صندوق النقد الدولي ، الافاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي ، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزي ، المملكة العربية السعودية ، 2013.

13 – مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الامانة العامة ، دول مجلس التعاون لمحة احصائية العدد الرابع ، قطاع شئون المعلومات ، ادارة الاحصاء ، 2014 .

د – الموقع الالكتروني (الانترنيت)

14 – اوبك . http // ar . Wikipedia . org

15 – مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الامانة العامة ، دول المجلس تحتل مواقع متقدمة في المؤشرات الاقتصادية . http//www.gcc– sg. org

16 – مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، النفط بالخليج . http//www.gulfstudies.info